اعتراضات أبي حيّان الأندلسي على الكوفيّين والبصريّين والبغداديّين النحويّة والصرفيّة

إعداد :

الأستاذ الدكتور المشارك طه بن محمد العبود

الأستاذ في جامعة الجنان كلية الآداب – قسم اللغة العربية– طرابلس لبنان

prepared by

Associate Professor Dr. Taha bin Muhammad Al-Aboud

Lecturer at Jinan University – Department of Arabic Language

الإيميل

taha84557@gmail.com

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

اعتراضات أبي حيّان الأندلسي على الكوفيّين والبصريّين والبغداديّين النحويّة والصرفيّة

إعداد :

الأستاذ الدكتور المشارك طه بن محمد العبود

الأستاذ في جامعة الجنان كلية الآداب – قسم اللغة العربية– طرابلس لبنان

prepared by Associate Professor Dr. Taha bin Muhammad Al-Aboud

Lecturer at Jinan University – Department of Arabic Language

الإيميل

taha84557@gmail.com

الخلاصة باللغة العربية

لم تكن اعتراضات العلماء وردودهم ترفاً قط، أو مجرد لهو وتسلية، بل كانت نابعة من خلال تأطير الدرس النحوي وذلك للكشف عن عبقرية وحجة ذاك العالم أو غيره، وعليه يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على اعتراضات نحوية وصرفية ذكرها الإمام أبو حيان النحوي الأندلسي قبولاً أو تعقيباً عن علماء القرن الأول باختلاف مذاهبهم ومشاربهم، وما يعرف بالمذاهب النحوية فيما بعد، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن نوعاً للكشف عن تلك القضايا النحوية في الأسماء أو الأفعال.

الكلمات المفتاح : اللغة، النحو، الصرف، البصريون ، الكوفيون، الاسم، الفعل.

الخلاصة باللغة الإنكليزية

Summary in English

The objections and responses of scholars were never a luxury or mere entertainment but were rooted in framing grammatical lessons to showcase the brilliance and arguments of a given scholar or others. Accordingly, this research aims to shed light on grammatical and morphological objections mentioned by Imam Abu Hayyan Al-Andalusi, either in acceptance or critique of first-century scholars from various schools of thought and what later became known as grammatical schools. The study employs a descriptive, analytical, and comparative methodology to explore these grammatical issues related to nouns and verbs .

Keywords: Language, Grammar, Morphology, Basrans, Kufans, Noun, Verb

لا يزالُ النَّحويّون منذ عهد النشأة، عهد الخليل وسِيبَويهِ وحتى الزمخشريّ، العلامة الفارقة في سَير العملية الاصطلاحية مروراً بابن مالك واعتراضات أبي حيان الأندلسي عليهما، حتى عصرنا الحديث، يُعملون فكرَهُم في القضايا النحوية والصرفية ، ويدعون

إلى النظر فيها بتأمّلٍ وتمحيصٍ؛ لأنَّهم يرونَ تغييرها والخلاف فيها ضرباً من الاجتهادِ، وأثراً من آثار التّطور العلميّ، والنضج العقليّ.[1]

ونحن إذ نتحدث عن إمام نحوٍ قلّ نظيره في علوم العربية والشريعة، لا ينقل كلاماً من هنا أو هناك فقط من أجل النقل، أو يعترض أو يرجّح من أجل الترجيح ،بل من أجل التأطير العلمي وما يثبت عنده ويراه حسناً. وعبّر صراحةً عن ذلك بقوله:" ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يَعرف ذلك من له استبحارٌ في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروبٍ من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ"[2].

وعليه سندرس بعضاً من هذه الآراء التي وافق فيها أو حيّان وخالف المدارس والنحاة من قبله لنبيّن دوره النحويّ وتفرّده برأيه.

إشكالية البحث

وعليه فالإشكالية هي: اعتراضات أبي حيّان الأندلسي على البصريين والكوفيين والبغدادية النحوية والصرفية .

المنهج المتَّبع:

إن البحث يتناول الاعتراضات النحوية والصرفية، وعليه لا بد من اتباع المنهج الوصفي المقارن، والمنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف القضايا النحوية للوصول إلى أسبابِ وضعها، واستخلاص النتائج من خلال منهجيّةٍ علميّةٍ صحيحةٍ، وعمليّة تحليليّة، ورصد بعضٍ من القضايا النحوية عند أبي حيَّان الأنَّدلسي الأكثر حساسيّة، وذلك بمقابلتهما لمعرفةِ الخلافِ الذي وَلَّدَ لدينا علماً قيّماً.

نقدُ المصادرِ والمراجع

دراسة بعنوان "تَشكّل المصطَلَح النَّحويّ بين اللُّغة والخطاب"، تأليف الأستاذ الدّكتور: رياض عثمان. وتقومُ هذه الدِّراسة على تأصيل مصطلح الزَّمخشريّ من خلال نصوصه وكتبه، فقد رصد المؤلِّفُ المصطلحات التي استخدمها الزَّمخشريّ وكشف اللِّثام عنها، وذلك من خلال ارتباط التَّسمية بالمصطلح، وأشار إلى كتاب الزَّمخشريّ (الكشّاف) الذي ارتكز الأخير فيه على الآراء النَّحويّة والنّحو الوظيفيّ، وفيه ترجم للزمخشري من خلال نصوصه، وأظهر الأغلاط التي وقع فيها الشُّرّاح والمحقّقون، ثم تناولَ تَشكّل المصطلح النَّحويّ بين البساطة والتركيب، حيثُ قام بتشريحه مُتَحدِّثاً عن معناه وطريقة تَأليفه وإلقائه، ثُمَّ تحدّثَ عن المصطلح البسيط عند الزَّمخشريّ، مدعِّماً ذلك بالأمثلة وشارحاً لها، كما أنّه تناول التركيب بالجرّ، والتركيب الإضافيّ، والموصوليّ، والعطفيّ، والتركيب النسبيّ، والمصدر الصناعيّ، والتركيب الوصفيّ، ثم تناول التراكيب المعقَّدة الّتي لم يُكتب لها الاستمراريّة، ليصل إلى معرفة تطوّر المصطلح واستقراره، وتابع حديثه في الفصل الأخير عن السّياق الاصطلاحيّ عند الزَّمخشريّ وجاء بعنوان: المصطلح في الخطاب، وهو فصلٌ جديدٌ لم يسبقه إليه أحدٌ من جهة دراسة المصطلح النحويّ داخل الخطاب، فقد عاد لكُتبه

[1] _ ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، د. ناصر عبد الله آل قميشان، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية .ط1، 2009م، ص631.

[2] – البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ. ج3، ص: 500

ودرس تغيُّر المصطلح في كلّ مصنَّف، لِأَنَّ الزمخشريَّ وجَّه كلَّ خطابٍ لفئة مختلفة من القرّاء والدارسين، وفي نهاية الكتاب وضع جدولاً يَتضمّن المصطلحات النَّحويّة الَتي وردت عند الزَّمخشريّ في مؤلَّفاته، وذلك بحسب النظام الألفبائيّ، ومن هنا فإنَّ هذه الدراسة قدَّمت مادّةً علميّةً وإحصاءً شاملاً لمصطلحات الزَّمخشريّ.

عيِّنة ومجتمع البحث:

يتكوّن مجتمع البحث من خلال الدراسات السابقة التي اعتنت بالقضايا النحويّة بشكلٍ عامّ، وكُتب أبي حيّان الأندلسيّ بشكلٍ خاصّ، وأهمّها: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، ومنهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، لأبي حيّان، وغاية الإحسان في شرح النكت الحسان.

دلالةُ الاعتراض اللّغويّ والاصطلاحيّ

تعدّدت المعاني اللّغويّة التي تدور حول مادّة الاعتراض، وهناك جملة من المعاني أقربُها للمعنى الاصطلاحيِّ قولُ الأزهريّ في تهذيب اللُّغَة :" يقال اعترض الشيء، إذا مَنَع، كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها"[1]. وربّما سُمِّيَت كذلك لِأَنَّ المتكلّم لا يكمل جملتَه حتى يأتي بها، وتكونُ معترضةً نطقَهُ. يقول الفيروز آبادي في القاموس عن قوله تعالى": { وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} البقرة: ٢٢٤، مانعاً معترضاً، أي: بينكم وبين ما يقرِّبكم إلى الله تعالى أن تبرّوا وتتّقوا، أو العُرضة: الاعتراض في الخير، والشرّ، أي: لا تعترضوا باليمين في كلِّ ساعةٍ ألَّا تبرّوا ولا تتّقوا، والاعتراض: المنع، والأصل فيه أنّ الطريق إذا اعترض فيه بناءٌ أو غيره منع السابلة من سلوكه، مطاوع العرض".[2]

والملاحظ استخدامُهم لفظ (اعترض) بمعنى (منع، وحال، وانتصب)، وأخذهم هذا المعنى اللُّغويّ وإطلاقه مجازاً على كلّ كلامٍ فصلَ بين كلامين، يقول ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللُّغَة): " ومن سُنن العرب أن يعترِضَ بين الكلام وتمامِهِ كلامٌ، ولا يكون هذا المعترِضُ إلّا مُفيداً. ومثال ذلك أن يقولَ القائِل: "اعمَل _واللهُ ناصري_ما شئتَ" إنما أراد: اعمَل ما شئتَ. واعتَرَضَ بينَ الكلامين ما اعترضَ"[3].

أما المعاني الاصطلاحيّة فهي قريبةٌ من المعنى اللّغوي، يقول المقري:" يقال سِرتُ فعرَضَ لي في الطريق عارضٌ من جبلٍ ونحوه، أي: مانعٌ يمنع من المضيّ، واعترض لي بمعناه، ومنه اعتراضات الفقهاء؛ لأنّها تمنع من التمسّك بالدليل، وتُعارِض البيّنات؛ لِأَنَّ كلَّ واحدةٍ تعترض الأخرى وتمنع نفوذها"[4]. وقد عرّف أبوهلال العسكريّ الاعتراضَ في كتابه (سرُّ الصناعتين) بقوله:" هو اعتراض كلام في كلامٍ لم يتمّ، ثمَّ يرجع إليه فيتمّه"[5].

---

[1] _ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:1، 2001م، ج1، مادة عرض.

[2] _القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوس، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط:8، 1426 هـ _2005 م، ج1، مادة عرض.

[3] _الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ط2، 1428_2007م، ص: 190.

[4] _ خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:4، 1418 هـ _1997 م، ج8، ص: 444.

[5] _ سر الصناعتين، أبو هلال الحسن العسكري (ت: نحو 395هـ)، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المكتبة العصرية – بيروت، لاط، 1419 هـ، ج1، ص: 394.

إذاً فالدّلالة الاصطلاحية للاعتراض تدور حول النظر في دلالة الألفاظ، ومنها الاستدراكات والتعقّبات والاختيارات وغيرها، وهناك من فرّق بين هذه المصطلحات، إذ إن الاعتراضَ قائمٌ على الأدلّة والحجج ولا يهدف إلى التتبّع للأغلاط والهنّات، بل إلى بيان المعاني والحقيقة العلميّة. قال الزَّرْكَشِيّ:" اعلم أنّ كلَّ ما يورده المعترض على كلام المستدلّ يسمّى (اعتراضاً)؛ لِأَنَّهُ اعترض لكلامه ومنعه من الجريان. قال صاحب (خلاصة المآخذ): الاعتراض عبارةٌ عن معنًى لازمه، [هدم] قاعدة المستدلّ، وهو جامعٌ مانع"[1].

من هنا نجدُ أنّ الاعتراض مسألةٌ متأصّلة في طبيعة البشر، وما جُبلوا عليه من الاختلاف في وجهات النظر، والتعصّب، والتمذهب، وربما الظروف السياسية...، أمّا بالنسبة للاعتراضات النحويّة فهي قديمةٌ قِدم النحو، خاضعةٌ لأسبابٍ كثيرةٍ منها: اختلاف وجهات النظر في النَّحو من ناحيتَي القياس والسَّماع، وتأثّر النحاة بالمبادئ الفلسفيّة، وكثرة اللّهجات العربية وتشابكها، وتفاوت النحاة في طريقة التفكير والتحليل والاستدلال وفي فَهْم النصوص وتفسيرها.

يبقى الدرسان النحويُّ والصرفيُّ مستمرَّين، منذ عصر النشأة وحتى وقتنا الحاليّ، مروراً بأبي حيّان وابن مالكٍ من قبله، وكان للاعتراض دورٌ في استمراريّة الفكر النحويّ، وعليه نجد أنّ الاعتراض عند أبي حيّان لم يكن من أجل الاعتراض فحسب، بل من أجل النمو الفكريّ وتصويب الفكر النحويّ.

المقدمة[2]

الخلافات النحويّة والأصول

شاع في هذه الفترة مصطلح "المدارس النحويّة" ونرى هذا الاستخدام عند الكتّاب والباحثين، وقبل هذا شاعت كلمة "مذهب" أي: يقال المذهب الكوفيّ، والمذهب البصريّ، والمذهب البغداديّ، ومن الواضح أنّ مَن يستخدم المصطلح الأوّل أي "المدرسة" وحتى من يستخدم مفردة "المذهب" يصنّف الآراء والاجتهادات النحويّة جغرافيًّا، وينسبها للأماكن، ونرى أنّ بعض

---

[1] _ البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، دار الكتبي، ط:1، 1414هـ _1994م، ج7، ص: 328

[2] _ لا أريد أن أفصّل القول في الإمام أبي حيان الأندلسي ، فقد سال حبرٌ كثير في ذلك؛ لأنه لم يخلُ كتاب في النحو أو التفسير أو البلاغة، إلا وفيه ذكر هذين العالمين، ولكن لا بد من إضاءة بسيطة عليهما، فأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، النفزي، نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدثه ومقرئه ومؤرّخه وأديبه، ولد بمطخشارش، مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطبّاع والعربية عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الصائغ، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدّم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً، منهم أبو الحسين بن ربيع وابن أبي الأحوص والرضي الشاطبي .. وأكبَّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير، والعربية، والقراءات، والأدب، والتاريخ، واشتهر اسمُه، وطار صيتُه، وأخذ عنه أكابرُ عصره، وتقدّموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي، وولديه، والجمال الإسنوي، وابن قاسم، وابن عقيل، والسمين وناظر الجيش، والسفاقسي، وابن مكتوم، وخلائق كثيرة. وله من التصانيف: البحر المحيط في التفسير، النهر مختصره، إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها كثير... وقد توفّي رحمه الله تعالى بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة، في يوم السبت بعد عصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة، ودُفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لـ: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: 1041هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر_بيروت _لبنان – ج2، ص537، كذلك العسقلاني (ت: 852هـ) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، تح: محمد عبد المعيد ضان مجلس دائرة المعارف العثمانية_الهند ط:2، 1392هـ/ 1972م ج6، ص: 62...وغيرها كثير..

الباحثين لا يوافق على هذه التسمية، ومنهم سعيد الأفغاني الّذي يرى وجوبَ تصحيح المفردة والتسمية الشائعة ويقول:" إنّ الأصوب أن يقال نحاةٌ بصريّون ونحاةٌ بغداديّون ونحاةٌ كوفيّون، ويختلف سهم كلّ فريقٍ من حيث النزعة السّماعية والنزعة القياسية عن غيره[1].

ونخلُص من هذا أنّ آراء النحويّين عامّةً تتّصف بالفرديّة، وإن كانوا موزّعين إلى بصريّين وكوفيّين، فقد خالف الفرّاء، وهو رأس الكوفيين، كثيراً من مسائلهم وشايع البصريّين، وتتّضح هذه النوعيّة في النحاة المتأخّرين .... وإذا كان يصعب علينا أن نتلمّس معالم الطريق إلى إثبات مبدأٍ بغداديٍّ، فالأمر أصعب كثيراً إذا اتّجهنا إلى الكشف عن مذهبٍ أندلسيٍّ أو مذهبٍ مصريّ. نعم، لقد كان هنالك نحاةٌ أندلسيّون ونحاةٌ مغاربةٌ ونحاةٌ مصريّون. وهذا التقسيم لا يقوم أساساً على أنّ النحاة من أهل الأمصار قد أتَوا بجديدٍ يتهيَّأ منه مذهبٌ قائم، فالمعقول أنّ هذا التقسيم جغرافيٌّ ليس غير [2].

ويدور في الفلك نفسِه الدكتور أحمد عمر، فهو يصرّح بأنّه لا يوافق على الاعتماد على المعيار الجغرافيّ كأساسٍ لتبويب العلوم إلى مدارسَ فكريّة، ويضيف بعدم مقبولية إطلاق أو تشكيل مدرسةٍ لأنَ مجموعةً من الباحثين والدارسين كانوا في مكانٍ واحد [3]. وأنكر بعض المستشرقين وجود مدرسة الكوفة، وأستند في هذا إلى" كثرة الخلافات بين أئمّتها وكأنّها لا تؤلّف جبهةً علميّةً موحّدة "[4]، كذلك حاول الدكتور عبد الفتّاح الشلبي أن ينفي وجود المدرسة البغدادية [5].

كما قال بذلك الدكتور شوقي ضيف ،ومن ينفي وجود مدارس يستند على التباين والاختلافات بين أصحاب المدرسة الواحدة، وعلى هذا احتجّ المستشرق الألماني قائلًا بكثرة الخلافات بين أئمّة المدرسة الكوفيّة ،خذ مثلاً الكسائيَّ والفرّاء.

والبعض أيضاً يرفض المدرسة لأن بعض مبرزي المذاهب يخالف جماعته، ويوافق المدارس، أو المدرسة الأخرى، فنرى مثلاً أنّ بعض البصريّين قد تأثّر بالكوفيّين، فالأخفش وهو بصريٌّ يتّفق مع الكسائيّ والفرّاء والكوفيّين في نحو ثلاثين مسألة [6].

والأمر يحتاج في مسألة التأثّر إلى دراسةٍ وبيان وتروٍّ، قبل إطلاق الأحكام، وفي هذا يطرح الدكتور عبد الأمير الورد سؤالاً غايةً في الدقّة ويدعو للتفكّر، فهو يقول بأنّنا لا نعلم بالتحديد هل كان الأخفش متأثّراً بالكوفيّين أم العكس، أي أنّ نحاة الكوفة هم من تأثّروا به، أم أنّ الطرفين مؤثّران ومتأثّران في الوقت ذاته [7].

من كلّ ما تقدّم، وهو جزءٌ لم نفصّل فيه ولم نُسهب، يتبيّن لنا أنّ مصطلح "مدرسة" أو حتى "مذهب" هو محلّ نظرٍ، خاصّةً لو كنّا نتحرّى الدّقّة وبُعد النظر، لأنّ جمع ذواتٍ مختلفةٍ وأفرادٍ لهم آراء تميّزهم، وفي الوقت عينه نظرتهم للمسائل مختلفة، قد لا يكون دقيقاً، هذا من ناحية، ومن الناحية المنهجيّة نلحظ أنّ هنالك اختلافاتٍ وتباياتٍ بين أصحاب المدرسة الواحدة، وعلى الطرف النقيض ثمّة تماهٍ ومشايعةٌ بين أعلام المدارس المختلفة، ولكن إن أردنا التصنيف وأخذ الأمر بمجمله نقول: لا ضير في استخدام هذه المصطلحات كتقسيمٍ وتبويبٍ لآراء النحاة واللغويّين، وكذلك كجمعٍ للأفكار المتشابهة والمتوافقة نوعاً ما.

---

[1] الأفغاني، سعيد بن محمد، من تاريخ النحو العربي، دار الفكر، ط1، ص 76.

[2] ابراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار عمار للنشر والتوزيع، ص 65 – 66.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، 1988، ص 100.

[4] عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وآثره في الدراسات النحوية، المكتبة الازهرية للتراث، ص 90.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط 7، ص 245.

[6] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ١٥٦

[7] ينظر: الورد، عبد الأمير محمد أمين، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، دار الأعلمي، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص٣٩٧.

موقف أبي حيّان من المذاهب النحوية

نلاحظ استشهاداتٍ في كتاب أبي حيّان الأندلسيّ بعدد كبير من النحاة يتجاوز المئة، هذا عدا الأعلام والمبرّزين الذين لم يدوروا في فلك النحو، كالشافعيّ وعبد الرحمن بن الأشعث، وغيرهم، والنحاة الذين ساقهم من المدرسة الكوفيّة كالكسائي والفرّاء والضرير ومحمد بن سعدان الكوفي، وكذلك من المدرسة البغدادية كالزجّاجي والفارسي وابن جنّي.

وجاء أيضاً استشهاده بنحاةٍ من الأندلس، كابن خروف وابن الخبّاز وابن عصفور وابن مالك وغيرهم، ونلحظ في كتاباته أنّه أوْلى مساحةً للنحاة الأندلسيّين، ويشير لهم بـ(أصحابنا)، فمثلاً يقول **ومجرور** مثاله: مُرَّ بزيدٍ، ولم يخالف أحدٌ من أصحابنا في جواز نيابة المجرور إلا السهيلي، فإنّه منع ذلك وتبع في ذلك بعض الكوفيّين [1]. ويقول في موضعٍ آخرَ " ولا يقع ،نحو: أين خبراً لـ(ليس)، فلا يقال: أين ليس زيد؟، بخلاف: أين كان زيد؟ وقد حكى إجازة ذلك بعض أكابر أصحابنا"[2]. وقال: " وقد أجاز الكسائيُّ، وتبعه أبو ذرّ من أصحابنا، أن يعود الضمير على الذي غير غائبٍ، وإن لم يكن الذي خبراً عن حاضر"[3]. ويقول في موضع آخر: "وهذا التفصيل الذي ذكرناه في كذا بنسبة إلى ما يُكنّى به عنه، فصّله المبرّد، وتبعه أصحابنا إلا ابنَ خروف فإنّه ردّ تفصيلّ المبرّد"[4].

ولاحظت ممّا تقدّم، وممّا أتينا به من كلامنا في كتابه، أنّ الأعلام والعلماء الذين وصفهم **بالأصحاب** هم من الأندلس، ونرى أيضاً الاختلافات بينهم والتباين، فنرى عالماً أو لغويّاً يسير في فلك الكوفيّين أو البصريّين، ولعلّ خلاف صاحبنا أبي حيّان مع ابن مالك، خاصّةً في مسألة الاحتجاج بالحديث، تعطيك صورةً واضحةً عن هذا [5]. وفي هذا ينقل السيوطي " فيقول: قال: أبو حيّان في شرح التسهيل قد أكثر هذا المصنِّف ـ يعني ابن مالك– من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات الوقائع الكلّيّة في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره"[6].

وفي هذه المسألة رأى ابن الطيّب أنّ أبا حيّان أوصله خلافُه مع ابن مالك إلى التحامل عليه، حيث يقول ابن الطيّب:" فقد أطال كعادته، عفا الله عنه، في التحامل على الإمام ابن مالك بلا طائل "[7].

ومع هذا الخلاف ، إلّا أنّ أبا حيّان كان يقول عن ابن مالك (من الأصحاب)، وكأنّ أبا حيّان يتماهى مع التقسيم الجغرافيّ للآراء النحويّة، وكأنّه يوافق ضمنيّاً على وجود المدرسة الأندلسيّة، ويمكننا أن نقول ذلك إن كنّا نقصد أنّها مدرسة أو مذهب أساسها الاختيار والتوافق والردّ مع المدرستين الكوفيّة والبصريّة. وهم بذلك يُشابهون المدرسة البغداديّة التي كانت مدرسةً انتخابيَّةً قوامُها عرض آراء المدرستين البصريّة والكوفيّة وتفضيل الآراء وردّها. "وبذلك يضيفون لمنهج البغداديّين ضروباً من الخصب والنماء"[8].

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص54.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص67.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص189.

[4] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص173.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص322.

[6] السيوطي، الاقتراح في علم اصول النحو، دار البيروتي، ص52.

[7] محمود فجال، شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، ص 206.

[8] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 293.

وقد نتّفق مع هذا الكلام إلى حد كبير، وكذلك نرى أنّ أبا حيّان كان متماهياً إلى حدّ كبير مع المدرسة البصريّة، ويظهر هذا في كلامه وآرائه، فنجده يقول في موضعٍ في كتابه: " والفاعل لا يُحذف على قاعدة البصريين، وإذا بطل أن يكون محذوفاً تعيّن أن يكون مضمراً"[1].

ويقول في موضعٍ آخر: " وهذا مذهب البصريّين وهو الصحيح"[2]. وقال أيضاً في كتابه: " ولا يتقدّم على عامله ـ ويقصد بهذا لا يتقدّم الفاعل على عامله ـ لا يقال في:(قام زيد، زيد قام)، على أن يكون زيدٌ فاعلاً مقدّماً، وقد أجاز ذلك الكوفيّون. وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيّين:(الزيدان قام، والزيدون قام) ولا يجوز ذلك على رأي البصريّين، بل لا بدّ من الضمير المطابق في قام. وكذلك وافق أبو حيّان البصريّين في مسألة أن **ما** العاملة عمل ليس، تعمل بشرط عدم اقترانها بأن الزائدة، قال: "بشرط فقد أن، يعني ألّا تزاد أن بعد ما، فإنّها إذا زيدت بطل عمل ما نحو: ما إن زيد فاضل .... ولم يشترط الكوفيّون فقد أن بعد ما فأجازوا النصب فيقولون ما إن زيد فاضل"[3].

وكذلك أرى أنّ أبا حيّان وافق البصريّين وأخذ يشترط اشتراطاتهم ويخالف الكوفيّين، خذ مثلاً كلامه في باب المبتدأ حيث يصرّح: "أن يعتمد على أداة نفيٍ أو استفهامٍ، أو يكون في نفسه اسمًا يقتضي النفي، نحو: غيرُ مضروبٍ زيدٌ، لأنّه في معنى " ما مضروبٌ زيد، ويرفع ظاهراً أو ضميراً منفصلاً نحو (أراغب أنت عن آلهتي، وأ راغبٌ أنتما، وأ راغبٌ أنتم) خلافاً للكوفيّين [4].

إذًا، من خلال هذه الأمثلة يتّضح لنا أنّ أبا حيّان جعل الموقع الجغرافيّ رابطاً بينه وبين الأندلسيّين، وكأنّه يصرّح ضمنيّاً بوجود المدرسة الأندلسيّة، وكما أسلفنا، لا ضيرَ في التقسيم الجغرافيّ هذا، رغم اعتراض بعض الباحثين والدارسين أن كنّا ننظر للمسألة بشموليّة، ونقسم النحويّين على هذا التقسيم، لكنّنا لو تحرّينا الدقّة والتخصّص والدخول في العمق، سنرى أنّ هذه التقاسيم تُجافي العلميّة، والتقسيم هذا يتنافر مع النظرة الفاحصة المدقّقة. والسبب في ذلك كما أسلفنا، يعود إلى التناقضات والاختلافات بينهم، أي بين أصحاب المدرسة الواحدة، وكذلك توافق بعض علماء المدرسة الفلانية مع المدرسة الأخرى، وقد يكون هذا التوافق صادرًا من مبرز وإمامٍ من هذه المدرسة أو تلك.

وأبو حيّان بصريُّ النزعة في النحو، يذهب مذهب سيبويه في معظم المسائل، وينهج المنهج البصريَّ عامّةً، إن لم يكن الرأي خاصّاً بسيبويه. وأبو حيّان لم يكن أسير المذهب البصريّ، وإنما كان يفضّل ما كان صواباً، وإن كان من المذهب الذي يخالفه في المنهج والمبدأ، أما مواقفه من البغداديّين فلا يختلف عن موقفه من غيرهما، إلّا أنّه فيما يبدو لم يجد عندهم ما يأخذ به، لذلك يكتفي بعرض أقوالهم بلا تعليقٍ أو رفض، أو موافقةٍ في بعضها [5].

ولأبي حيّان متبنّياتٌ انتهجها وانفرد بها مخالفاً البصريين والكوفيين على حدٍّ سواء، خذ مثلاً موقفه من الخلاف الكوفيّ البصريّ حول الإعراب، وهل هو أصلٌ أم لا، كذلك نرى موقفه من الأسماء، هل هي فرع الأفعال أم العكس؟ فقال في هذا المورد: (هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة)، وكذلك يتحدّث عن خلافهم في معنى الصرف فيقول: (خلافٌ لا طائل تحته)، وله آراء كثيرة ينفرد بها، وسنتحدّث عن هذا بإسهاب فيما سيتقدّم.

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص77.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص62.

[3] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص73-74.

[4] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص57.

[5] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد الاردن، ط3، 2001.

وعلينا أن نركّز في أمرٍ هامّ، إلا وهو موقف أبي حيّان من المذاهب أو المدارس النحويّة. فنحن سنجد مواقف من البصريّين والكوفيّين،خلافاً معهم تارّة وتوافقًا تارة أخرى، لكن لو انتقلنا إلى موقفه مع البغداديّين سنجد ،ثمّة، فرقًا واضحًا واختلافًا واضحًا، فهو كان يكتفي بنقل أقوالهم وهذا ليس مستغرباً، فنحن نتحدّث عن مدرسة وجودها وجوهرها قائمٌ على المدرستين السالفتين ونقصد البغداديين.

اعتراضاته في باب الأسماء

المبتدأ: قوله: "المبتدأ هو المحكوم عليه أو الوصف المحكوم به المنتظم مع من اسم مرفوع، كلام المحكوم عليه جنسٌ يشمل الفاعل والنائب والمبتدأ وغير ذلك أو الوصف المحكوم به"[1]. واشترط أبو حيّان في المبتدأ أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يكون في نفسه اسمًا يقتضي النفي.

وفي هذا خالف الكوفيّين في مطابقة الموصوف تثنيةً وجمعاً، حيث اشترط الكوفيّون ذلك، فعندهم إن طابق الموصوفَ تثنيةٌ أو جمعٌ في باب الاستفهام يكون خبراً مقدّماً، نحو أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون؟. وإن طابق إفراداً وأن يكون مبتدأ والموصوف مرفوع به أغنى عن الخبر. وعند أبي حيّان في باب الظرف، يقع خبراً، والجار والمجرور، وهما ليسا باسمين مرفوعين عنده، إنّهما حقيقةً معمولان للخبر. وفي فلك الجملة الاسمية، رأى أبو حيّان جواز الأخبار بالجملة الطلبيّة، نحو زيد اضربه، لأنّ الخبر وفق رأيه ما تمّت به فائدة الإسناد، وهو بهذا يخالف ابن السرّاج الذي ذهب إلى أنّ الخبر هو ما احتمل الصدق والكذب. ومقتضى هذا الظنّ الاحتياج إلى تقدير خبرٍ محذوف[2].

وأيضاً يقول: فإن أصدرت الجملة الخبريّة بماضٍ لم يقع خبراً لصار وما بعدها، فلا تقول: صار زيد قام، ولا: مازال زيد علم، وكذلك الباقي لتناقض المعنى، ودلّ ذلك على أنّ ما قبل صار يجوز وقوع الماضي خبراً لها وهو المختار [3].

وأمّا في باب النواسخ ،فقد رأى أبو حيّان أنّ **ظل** بمعنى دام، أي تكون تامّة خلافًا للحَكَم بن رختاط [4]. وكذلك انتهج منهج البصريّين في ((إنّ)) لا تعمل عمل ليس مع أن إعمالها عمل ليس، كما يقول قليل [5]. كذلك أجاز أبو حيّان أن تعمل لا عمل ليس معرفة ونكرة إلحاقًا لها، كما في قول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر **مما** قضى الله باقياً [6].

وقد شايع أبو حيّان أستاذه ابن أبي الربيع في مسألة أنَ **لات** أصلها ليس، فاستبدلت السين بالتاء ويقول في هذا: " وممّا يقوّي عندي أنّ أصل **لات** ليس كما ذكر أنّ اسمها لا يكادون يلفظون به، وهو لا يجوز أن يكون محذوفاً لأنّ اسم **لا** يحذف، لأنّه مشبه باسم ليس، واسم ليس لا يحذف لأنّه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف على قاعدة البصريّين، وإذا بطل أن يكون محذوفاً تعيّن أن يكون مضمراً [7]. وأجاز أبو حيّان إعمال وإلغاء إن خلافاً للكوفيّين الذين ذهبوا إلى عدم إعمالها إن خُفِّفت، وحجّته

---

[1] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص57.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص68.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص69.

[4] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص70.

[5] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص76.

[6] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص76.

[7] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص77.

في إعمالها رغم تخفيفها ما ثبت في القرآن وما نقل الثقات [1]. وكذلك نلاحظ أنّ أبا حيّان شايع البصريّين في عدم إجازة تقدَم معمول اسم الفعل عليه، وخالف في هذا الكسائيّ. وخالف الكوفيين في إضافة جميع المشتقّات إضافة غير محضة، إلّا إضافة الصفة المشبّهة وإضافة أفعل التفضيل [2].

وكذلك رأى في اسم التفضيل المطابقة في الإضافة نحو زيدٌ أفضل القوم، الزيدان أفضلا القوم، والزيود أفضلوا وأفاضل القوم. وكذا في المؤنث [3].

ورأى أبو حيان في (أحسن): ما أحسن زيداً فعلاً جماداً وليس اسماً وفي هذا خالف الكوفيين [4]. وكذلك شايع البصريين في المصدر ورأى بأنّه يعمل مظهراً ولا يعمل مضمراً، وخالف في هذا الكوفيين كعادته [5].

واعتبر أبو حيان لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً لغة مشهورة، أوردها أكابر النحويين واللغويين كأبي الخطّاب البصري، وأبي زيد، وأبي عبيد، والفرّاء وغيرهم. فإنكار المبرّد لهذه اللغة لا يُلتفت إليه، وعلى هذه اللغة أحسن ما خرج في قوله تعالى: {قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ} [6]، في قراءة من قرأ في الألف [7]. وكذلك سار في فلك الجمهور في رفع خبر إنّ وأخواتها وجوباً مع إيراده آراء من أجاز النصب كالكسائي ومحمد بن سلام، وقال من دون إطالة:" ومن منع ذلك تؤوّل هذا كلّه". ومعنى كلامه هذا أنّه مع التأويل بدلالة قوله السابق: خبر إنّ واجب الرفع [8].

يرى أبو حيان بجواز حذف حرف الجرّ تارة وعدم جوازه تارّة أخرى، في قوله: (إلى اثنين.. إلى أمر) والجواز وعدم الجواز يتوقّف على السماع وما نقل، فيقول في مثاله:"اخترت زيدًا من الرجال، واخترت زيداً الرجال". والثاني لا يقاس حذف حرف الجرّ منه [9].

وقوله (وسمع المعلّقة بالعين)، يقول بأنّها إن دخلت على صوتٍ تعدّت إلى واحد كسائر أفعال الحواسّ، وإن دخلت على عين ففيها خلاف، وهو المذهب الفارسي، وابن مالك وابن الصائغ عندهما تتعدّى لاثنين، نحو سمعت زيدًا يتكلّم، فزيد أوّل ويتكلّم في موضع مفعولٍ ثانٍ، ومذهب ابن السيّد وابن البابش أنّها تتعدّى إلى واحدٍ واختاره ابن عصفور [10].

واستعرض آراء الكثير ثم خلص في وجوب إعمال (سمع). وفي إعمال اسم الفاعل قوله الدال ببنيته، نحو قائم ومكرم ومستخرج، فقال بأنّه لا يدلّ ببنيته بل باستعماله بمعنى اسم الفاعل، وقوله إن يعتمد إلى آخره خلافا للكوفيين والأخفش إذا أجازوا إعماله غير معتمد، فالنفي ما ضاربٌ زيدٌ عندنا هو استفهام، أضاربٌ زيدٌ عندنا؟ أو يقع صلة: نحو جاءني الضارب زيداً، أو صفة: نحو قام رجل ضاربٌ زيداً، أو حالاً: جاء زيد راكبًا فرسه.

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص87-88.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص119.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص119.

[4] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص136.

[5] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص92.

[6] سورة طه آية: 63.

[7] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص192-193.

[8] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص81-82.

[9] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص89.

[10] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص90.

وفي الظرف قوله: "(وكلٌّ منهما): أي من المصدر والظرف (مبهم ومختصّ)، مبهم المصدر، نحو: ضربت ضرباً، ومختصّه: نحو ضربت ضرباً شديداً، ومبهم ظرف الزمان نحو: متى جئت؟ ومختصّه: جئتُ الجمعة، ومبهم ظرف المكان: أين زيد؟ ومختصّه: عندك. وقوله: متصرف منصرف التصرف هو استعمال الاسم بوجوه الإعراب من الرفع والنصب والجرّ والانصراف أن يدخل الاسم الجرّ والتنوين، أو ما عاقبه من الألف واللام، أو الإضافة، مثال المتصرّف المنصرف في المصدر: ضربت ضرباً. وفي ظرف الزمان: صمتُ يوماً، وفي ظرف المكان: دخلتُ المسجد، ومثال عكسه في المصدر: سبحانَ علما، فإنه غير متصرّف للزومه المصدريّة، ولا منصرف للعلميّة وزيادة الألف والنون " [1] وأستشهد أيضاً ببيت للأعشى:

أقولُ لَمّا جَاءَنِي فجرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاجِرِ [2]

كأنّه قال: "براءة من علقمة"، ومثاله في ظرف الزمان: «سحر» معيناً فلا يتصرّف للزومه الظرفية ولا ينصرف للعدل والعلميّة، وليس بمبنيٍّ خلافاً لبعضهم، إذ زعم أنّه تضمّنَ معنى الحرف كأمسِ فبُني، ويعسر الفرق بينهما، وقوله: (إلّا في ظرف مكان استثناء من العكس، إذ لم يوجد ظرفُ مكان عادم انصراف وتصرّف معاً، ومثال المتصرّف غير المنصرف في المصدر ما أُنِّث بألف التأنيث كَرُجْعَى. وكبرياء. فيتصرّف لاستعماله مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. ولا ينصرف للتأنيث اللّازم، ومثاله في ظرف الزمان: غدوةً وبكرة، علَمين فلا ينصرفان للتأنيث، والعلميّة ويتصرّفان، ومثاله في ظرف المكان: ما كان صفةً في الأصل لمكانٍ على وزنِ أَفْعَل كأَسْفَلَ، وأعلى، فلا ينصرفان للصفة ووزن الفعل، ويتصرّفان لخروجهما عن الظرفية، فتقول: أعلى البيت حَسَنٌ وأَسفلُ الكوز ضَيقٌ. قوله وعكسه: أي منصرف لا متصرّف، مثاله في المصدر: لبّيك، وسعدَيك، فلا يتصرّفان للزومها المصدريّة. وينصرفان لأنّ فيهما ما عاقب التنوين وهو الإضافة ومثاله في ظرف الزمان: ضُحى وبكرى من يوم بعينه، فينصرفان لوجود التنوين ولا يتصرّفان للزومهما الظرفية: ومثاله في ظرف المكان: حذاءك وتلقاءك، فينصرفان لإضافتهما، ولا يتصرّفان للزومهما الظرفية"[3].

وفي التمييز: قوله: "في التمييز (أو) مؤكّد نحو: عندي من الرجال عشرون رجلاً، قوله: (فمنقول): النقل تارة من فاعل، نحو: تصبّب زيد عرقاً، أصله: تصبب عرق زيد، وتارة من مفعول، نحو غرست الأرض شجراً، وفي إثبات المنقول من المفعول خلافٌ، ولم يمثّل سيبويه بالمنقول عن المفعول، وممّن ذكره أبو علي الشلوبين، وجعل ما ورد من ذلك حالاً مقدّرة "[4] ذلك في قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [5] ، لأنّها حال التفجير لم تكن عيوناً. إنّما صارت عيوناً بعد ذلك، وهذا نظير قولهم: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً..." فصائداً: حال مقدّرة، لأنّك حين مررت به لم يكن صائداً[6].

وتارة يكون منقولاً عن مضاف، نحو: زيدٌ أَحسن وجهاً من عمرو. قالوا: تقديره: وجه زيدٍ أحسن من وجه عمرو.. وعلى هذا فالقسمان الأوّلان يرجعان إلى النقل من المضاف لأنّ أصلهما: تصبّب عرق زيد. وفجّرنا عيون الأرض، وكلاهما مضاف، وأسندنا التصبّب لزيد والتفجير للأرض على جهة المجاز والاتساع، كما أسندنا الأحسنيّة إلى زيدٍ. وفي الحقيقة المتّصف بهذه الأوصاف إنّما هو المضاف. فإذًا، النّقل إنّما هو من المضاف. ونعني بتمام الكلام ما يمكن تسلّط العامل الذي عمل في المضاف إليه على

([1]) الأندلسي ، أبي حيان ، النكت الحسان ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط1، 1405هـ/ 1985م، ص98.

([2]) البيت للأعشى أستشهد به أبي حيان.

([3]) الأندلسي ،أبي حيان، النكت الحسان ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان، ط1، 1405هـ/ 1985م، ص99.

([4]) الأندلسي، أبي حيان ،النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ،ط1، 1985م، ص101.

([5]) سورة القمر آية: 12.

([6]) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص163.

المضاف، لأنّه أن يعمل في المضاف: (تصبّب، وفجّرنا)، والابتداء العامل في زيد، وقد ذكر من الشبه بالمنقول قولهم: نعم رَجُلًا زيد [1]. «فرجلا» لا يصح أن تعمل فيه «نعم» لأنّها لا ترفع نكرة فصار شبيهاً، بتصبب زيد عرقاً من حيث أنه جاء بعد فعل وفاعل. لأن في «نعم» ضميراً مستتراً مُفسَّراً برجل. قوله: (ولا يجرّ بـ «من»، إنّما كان ذلك، لأنّه إمّا فاعل أو مفعول أو مضاف، كما قسّموه، فلم يدخلوا عليه «من» مراعاة للأصل. ولما كان المشبّه بالمنقول لا يتنزّل منزلة المنقول مطلقاً جاز جرّه بـ «من» في الضرورة. فيقولون في الشعر: نِعْمَ من رجلٍ زيد. لأنّه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف، قوله: (وإنْ كان عن تمام الاسم ينوّن، نحو: عشرون رجلاً، (أو تنوين) نحو: رطل زيتاً (أو إضافة، نحو: للهِ دَرُّهُ فارساً. قوله: (ويجرّ بـ «من» ويُردّ في العدد إلى الجمع معرفاً)، تقول: ثلاثة عشر من الرجال، وعشرون من الجواري.

العاطفة وبين واو «مع» قوله في المفعول معه مضمّنه معنى المفعول به (هذا فرق بين الواو لأنّك إذا قلت: تساوى الماء والخشبة.. فمعناه: ساوى الماء الخشبة. وإذا قلت: قام زيد وعمرو.. فيحتمل أن يكون قيام عمرو متسبّباً عن قيام زيدٍ، ويحتمل أَن يكون مستقلاً. فإذا نصبت تعيّن الأول. وكأنّك قلت: أقام زيد عمراً . . . قوله: (ولا يقدّم على العامل فلا يقال: والنيلَ سرتُ.. (ولا يُوسّط) نحو: سارَ والنيلَ زيد. وإنّما كان ذلك، لأنَّ الواو عندهم أصلها أن تكون للعطف، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسّطه بين العامل والمعطوف عليه.. فكذلك هذا قوله: في المفعول له وشرطه المصدريّة). أجاز بعضهم أن يكون غير مصدر نحو: جئتُ السمنَ، أي للسمن، ولورود مثل هذا وجبَ أن يتأوّل على حذف المصدر المضاف، كأنّه قال: ابتغاء السمن، لأنَّ الذوات لا تكون عللاً للأفعال قوله: (واتّحاده بالعامل زماناً وفاعلاً، أمّا اتّحاده زماناً فلا نعلم خلافاً في اشتراطه، وأمّا اتّحاده به فاعلاً ففيه خلافٌ والمشهور اشتراطه، وممّا استدلّ به مَن لم يشترطه، قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} [2]

فالآراء من الله تعالى، والخوف والطمع واقعٌ منّا فقد اختلف الفاعل، وقال النابغة:

وحلّتْ بيوتي في يفاع ممنع يُخال به راعي الحَمُولةِ طَائِر [3]

جداراً على أَنْ لا تُصاب مقاديتي ولا نِسْوَتي حتى يَمُتْنَ حَرائِراً

«فَحِذَاراً» مفعول لأجله والعامل فيه حلت، وفاعل حلّت «بيوتي» والحذر واقع منه، فاختلف الفاعل، ورُدَّ بأَنَّه يحتمل أن يكون خوفاً وطَمَعاً مصدرَين منصوبَين على الحال، أي خائفَين وطامعَين. وأن يكون معنى حلّت بيوتي، أي أحِلّت لأنّها لا تحلّ بنفسها، بل بإحلال الغير، فاتّحد الفاعل، ويمكن أن يبقى هذا على بابه، ويكون الحذر واقعاً من البيوت على جهة المجاز، وأنّ بيوته حذرت أن يُصيب صاحبها ضيم أو نساءَهُ استرقاق.

بيوتي، قوله: (فإن فُقد شرطٌ جُرَّ) نحو: جئتُ للسمن، وأكرمتُ زيداً لإحسانه لي غداً، وخفتُ زيداً لحذرِ عمرٍو شَرَّه.. وهذا الباب لم يُترجم له الكوفيّون، وجعلوه من باب المصدر، وقد حكي عن الزجّاج. المصدر الملاقي في المعنى، فإذا قلت قُمتُ إجلالاً لك، فكأنّك قلت: أجللتُ إجلالاً لك، وهذا ليس بشيءٍ لأنه يجيء فيما لا تمكن فيه الملاقاة في المعنى إلا بتجوّز كثير، نحو: أبغضتُ زيداً محبةً في عمرو"[4].

وفي باب تصغير اسم الفاعل خالف الكوفيين في جواز أعماله مصغّرا، وكذلك خالفهم حيث قال: ولا يوصف قبل العمل.

---

[1] ينظر: الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص59.

[2] سورة الروم آية :24.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص96.

[4] الأندلسي، أبي حيان، النكات الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص103.

وفي إعمال المصدر رأى بعدم إعماله مُظهراً في نحو: (ضرب زيد حسنٌ) حيث قال أنّه لا دلالة إذّاك فيه على الفعل، لأنّ الضمير لا يُشتقّ ولا يشتقّ منه، ورأى أن كان مضمرًا عن إن وفعل .

وفي باب الاختصاص قال بأنّه يشبه المنادى، ونُصب بفعلٍ واجب الإضمار، نحو: نحن العربَ أقرى الناس بالضيف، أي اختصّ العرب [1].

وفي باب الحال اشترط التنكير للشبه بالتمييز، وخالف الكوفيين إذا ذهبوا إلى جواز تعريفه مطلقاً في جواز بعض الصور.

واشترط في المفعول معه عدم تقدّمه على العامل، واشترط في المفعول له المصدريّة.

وفي باب الإضافة اعتبر الإضافة بمعنى لو أضيف لغير جنسه، وكأنّنا عندما نقول: غلام زيدٍ، نقول: غلامٌ لزيدٍ تعريفاً، هذا ما قاله واعتبر أنّ الإضافة هي التي تجرّ اللام المضمرة أو المقدّرة، كما قال البعض، وردّ كلامهم هذا بقوله: وحرف الجرّ لا يضمر مع بقاء عمله إلا شاذّاً، فالجارُّ إذًا في الإضافة معنويٌّ لا لفظيّ [2].

ورأى أنّ الإضافة بمعنى (من) إن أضيفت للجنس وجاء بمثال: هذا ثوب خزّ، مقدراً الكلام بـ (من خزّ)، وأردف أن يكون المضاف إليه مادّةً للمضاف، وفي هذا المثال إن كان الثاني نكرةً كما قال، فأجاز الرفع والنصب والجرّ بدلاً أو نعتاً وتمييزاً وإضافة تواليا، وساق رأي البعض بأنّها تأتي بمعنى (في) في قوله تعالى: {بل مكر الليل والنهار} وأورد كلام الكوفيين في كونها تأتي بمعنى عند، مستشهدين بقول العرب: (هذه شاة رقود الحلب)، وأورد رأي أبي الحسن بن الصائغ بأنّ الإضافة بمعنى اللام، وحتى في الجمل التي لا تتّفق يُقدّر، ونقصد هنا الصائغ لكنه لم يردّ أو يعلّق على كلّ هذا. وممّا سبق من خلال استشهادنا بآراء أبي حيّان في باب الأسماء، نرى بوضوح أنّه بصريّ الهوى، فقد كان يشايعهم في أغلب آرائه ويخالف البصريّين، حتى أنّه أحيانًا يردّ على الآراء الأخرى بقوله: ولا يجوز هذا عند البصريين، وكأنّه يتبنّى رأيه وكأنّه منهم. وعلينا أن نذكر بعض المصطلحات التي جاء بها أبو حيّان فقد عبّر عن نائب الفاعل بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله [3]. وهو مصطلح ليس جديدًا، فقد استخدمه الأنباري في (لمع الأدلّة) [4]. أمّا المبرّد فقد سمّاه في المعتبر بالمفعول الذي لا يذكر فاعله [5]. ونرى أنّ أبا حيّان في الوقت نفسه استخدم تسمية نائب الفاعل [6].

ويجب علينا أن ننوّه أنّ من أطلق تسمية نائب الفاعل هو ابن مالك حيث قال في ألفيّته:

ينوب مفعول به عن فاعلٍ فيما له كنيل الخير نائلُ [7].

وكذلك سمّى جمع المؤنث السالم بـ (ما جُمع بألف وتاء مزيدتين) حيث قال: إنّما بدل عن قولهم جمع المؤنث السالم لأنّه ليس بحاصلٍ لما نصب بالكسرة إلّا ترى أن حماماتٍ وجبالٍ راسياتٍ، ممّا نصب بالكسرة وليس بجمع مؤنث سالم [8].

---

(1) الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص96.

(2) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص117.

(3) الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص50-56.

(4) الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، ص 93.

(5) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الثقافة، القاهرة 4\50.

(6) الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص57-58.

(7) شرح ابن عقيل، 1\499.

(8) الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص36.

ورأيه هذا رأي ابن مالك [1]. ونراه كذلك سمّى بدل الكلّ من الكلّ ببدل شيء من شيء [2]. وكذلك يستبدل مفردة الجرّ بالكسر [3].

وكذلك قال " المضاف إلى ضمير مجرور (ربّ) كمجرور (ربّ) نحو: ربّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك، وإنما جاز ذلك لأنّ ضمير النكرة عند بعضهم نكرة وعندنا أنه معرفة، وإنما جاز ذلكم لأنّه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل لأنّ ربّ لم تباشره [4].

وختاماً نرى أنّ آراءه هذه موافقةٌ في مجملها مذهب البصرة، لكنّنا نقول بأنّه في بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيّين، وثمّة بعض الآراء التي تخصّه أي هي آراء تفرّد بها واجتهد فيها.

اعتراضاته في باب الأفعال

الفعل: العمل، وجمع فعال وأفعال [5]. والفعل أيضاً كلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنةً بزمان، وقد يضيف قومٌ إلى هذا الحدّ زيادة قيدٍ فيقولون بزمان محصّل ويرمون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أنّ المصدر يدلّ على زمان إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل ولا يحتاج إلى هذا القيد [6].

والفعل أيضاً هو الكلمة التي تدلّ على حدثٍ مقترنٍ بزمنٍ، مثل **كتب**، فإنّها تدلّ على حدث وهو الكتابة وزمن وهو الزمن الماضي، ويقرأ تدلّ على حدث وهو القراءة، وزمن وهو الزمن الحالي، وأقرأ فإنها تدلّ على حدث وهو القراءة وزمن وهو المصدر [7].

تقسيم الفعل من حيث التعدّي واللزوم: والفعل على ضربَين متعدٍ وغير متعدٍ، فالمتعدّي ما يفتقر وجوده إلى محلٍّ غير الفاعل، والتعدّي التجاوز، يقال: عدا طورَه أي تجاوز حدَّه، أي أنّ الفعل تجاوز الفاعل إلى محلٍّ غيره، وذلك المحلّ هو المفعول به وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت، فيقال: فعلت بفلانٍ، وكلّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز الفاعل فهو متعدٍّ، نحو **ضرب** وما لم ينبّأ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدٍ نحو **قام، ذهب**، أي أنّ القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب [8].

والأفعال أيضاً تقسم على قسمين، أولاً: فعلٌ لا يتعدّى البتة، خرج وما أشبهه ممّا لا يقتضي مفعولاً، لأنّك إذا قلت قام زيد، فإنما يقتضي (قام) قائماً، ولا يقتضي مقوماً، فلذلك كان (قام) لا يتجاوز الفاعل [9].

---

[1] ابن مالك، جمال الدين، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، المجلد الأول، ص 132.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص124.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص154.

[4] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص112.

[5] أميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الجموع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2004، ص 344.

[6] ابن يعش، شرح المفصل، الجزء السابع، ص 20.

[7] ا، مصطفى النحاس، ومحمد حماسة، النحو الأساسي، دار الفكر العربي، مكتبة الزهراء، ط1، 1988، ص 135.

[8] ابن يعش، شرح المفصل، الجزء السابع، ص 62.

[9] الهرمي، عمر بن عيسى بن إسماعيل، المحرر في النحو، (ت 702هـ) تحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، دار الطباعة للنشر، ط 1، 2005، جزء ثاني، ص 683.

وقد قسّم أبو حيان الكلمة على المتعارف، وقال إنّ الكلمة إمّا ألّا تستقلَّ بالمفهومية، وهو الحرف أو تستقلّ دالّةً ببنيتها على الزمان وهو الفعل، أو لا وهو الاسم [1].

وقوله والفعل بالتضمّن بالزمان، أي ويعرف الفعل بالتضمّن، وذلك أنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان معاً بالمطابقة، وعلى أحدهما بالتضمّن وإن اختلفت جهتها التضمّن، لأنّ دلالته على الحدث بما فيه من حروفه، ودلالته على الزمان ببنيته وهيئته، وليست دلالته على الزمان كدلالة اسم الفاعل والمصدر لأنّهما إنّما يدلّان بالالتزام لا أنّ لفظهما بُني لذلك [2].

وفي باب الإعراب جعل الإعراب معنويّاً فقال (الإعراب تغيير الآخِر) [3].

وردّ أيضاً على من يقول إنّ الإعراب لفظيّ، وساق مثال الفعل المضارع إذا اتّصلت به الضمائر الثلاث، فقال (أو ما كالآخِر)، ليُدخل في المعرَب الأمثلة الخمسة، نحو: يفعلان، فإنّها مرفوعةٌ بالنون ومنصوبةٌ ومجزومة بحذفها، وهذا التغيير الذي لحق ليس في آخر (يفعل) هو اللام، والألف كلمة أخرى، والإعراب جاء بعد هذه الكلمة فنزل هنا منزلة الآخِر وإن لم يكن آخر [4].

وكذلك قوله :(غير المباشر بنون توكيد) ليخرج ما باشرته النون التي للتوكيد نحو : بل يقومنّ، وتدخل الأمثلة الخمسة لأنّ الأصحّ من المذاهب فيها أنّها إذا لحقتها نون التوكيد كانت معربةً كحالها قبل أن تلحقها، فهي لم تباشر الفعل لأنّها فصلت بينها الألف والواو ، والياء ، والدليل على إعرابها أنّهم إذا وقفوا على ما فيه النون الخفيفة من ذلك حذفوا النون ، وردّوا نون الرفع (التي حذفت لالتقاء الساكنين) تمثيل ذلك (والله ليقومنْ)، أصله ليقومون ثم أدخلت نون التأكيد فقلت ليقومونن، فحذفت نون الرفع لاجتماع المثلين فصار ليقومون ، اجتمع ساكنان على غير شرطهما ، حذفت الواو لاجتماعهما فصار ليقومن .

فإذا وقفت عليه حذفت النون تشبيهاً لها بالتنوين في مثل (قام زيد) في الوقف فرجعت نون الرفع لزوال موجب حذفها ورجعت الواو لزوال موجب الحذف لأنّه لا يستنكر جمع الساكنين في الوقف فصار ليقومونّ [5].

ونلاحظ ممّا تقدم تفصيله في مسألة بناء وإعراب المضارع، وكذلك قال عن المضارع إذا اتّصلت به نون النسوة رأى بأنّه مبنيّ وليس بمعربٍ، وقال بأنّه بُني حملًا على (فَعَلْنَ) لاشتراكه معه في إلحاق هذه النون، وأتى برأي ابن درستويه الذي ذهب إلى أنّه معرب.

في نصب المضارع

في (أن) الناصبة التي تنصب الفعل المضارع، وفي تقدّم فعل التحقيق عليها حتى نفرّق بين من تنصب وبين من ترفع، واستشهد ببيت الشعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقال عن هذه أنّها تشترك مع الناصبة للمضارع في المصدريّة، واستشهد كذلك بـ(وحسبوا أن لا تكون..)، وقال: فريقٌ يتعامل معها على أنّها مخفّفة، وفريقٌ آخرُ على أنها ناصبة، وتحدّث عن الخلاف بين النحويين في أن المصدرية المخفّفة، وقال أنّ الجمهور

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص33.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص33.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص34.

[4] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص34.

[5] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص34.

يقول بوجوب النصب، وقال البعض بجواز النصب ولم يقل بالوجوب، مستشهداً بقراءة مجاهد، قال تعالى: {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ۚ}[1] بالرفع قياساً على ما المصدرية، وكذلك أورد كلام اللحياني في نوادره أنّ عند بعض العرب تجزم، واشترط في كلّ هذا أنّ عدم سبقها بفعل تحقيق لتكون ناصبةً بقوله: (ولا بسبقها فعل تحقيق) احترازا من أنّ المخفّفة من الثقيلة[2].

وقال إنّ (لن) للنفي ناصبة كذلك، وقال بأنّها بسيطة وليست مركّبة من (لا أن)، وخالف في هذا قول الخليل مصرّحًا: والمختار أنّ (لن) بسيطة لا مركّبة من (لا أن) خلافاً للخليل [3].

وقال كذلك بجواز تقديم منصوبها مستدلاً بأنّها جواب سيفعل، وكما يتقدّم مفعولها، وقد نقل قول ابن فضال عن الأخفش الصغير الذي منع تقديم منصوب منصوبها، وفي كلامه عن (كي) وفي لغة من ينطقها (لكي)، وقال مرّةً تكون (كي) حرف جرّ، ومرّة أخرى ناصبة للفعل المضارع ، وقال إن دخل عليها حرف جرّ لزم أن تكون ناصبة، وذلك لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على مثله، وفي قولك (كي أخرجَ) رأى أبو حيّان إنّها إمّا أن تكون ناصبة للمضارع أو حرف جرّ بإضمار (أن)، وأورد كلام الكوفيين فيها والذين قالوا أنّها تنصب بإضمار أن بعدها مطلقاً، لكنّ أبا حيّان قال بجواز الأمرَين: أن تكون ناصبةً أو حرف جرّ بإضمار أن، بقوله : تارةً تكون جارّة ، وتارةً ناصبة للمضارع[4].

في فعل الأمر

قال: (وأمرٌ على السكون) أي وبناؤه على السكون [5]. وفي هذا ساق رأي الكوفيين وردّه، حيث قال: هو معربٌ عند الكوفيين ومقتطع من المضارع، وأصله: لتضربْ فحذف الجازم فبقي: تضرب، فأُلبس بالمضارع غير الأمر في الوقف فحذفوا التاء واجتُلبت همزة الوصل، فالصيغ عندنا ثلاثٌ، وعندهم اثنتان [6]. وفي هذا يتبيّن كيف يتحدّث عن الكوفيّين وكأنّه يقابلهم، ويفسّر هنا رأي الكوفيين في فعل الأمر وكيف يرون أنّه من صورةٍ من الفعل المضارع، وعرض كلامهم تفصيلاً ثمّ ردّه، ويتحدّث أيضاً عن ليس وتقدّمها في باب كان وعسى في أفعال المقاربة، وأورد رأي الفارسيّ أنّ (ليس) حرف، وأورد في سياقٍ متّصل ما قاله الكوفيّون وابن السرّاج بشأن عسى، ورؤيتهم بأنّ (عسى) حرف ابتداء يسبق المبتدأ والخبر، وأورد استشهاد الكوفيين بكلام العرب (عسى زيد قائم)، ثم قال أنّ الفارسيّ يرى أنّ (ليس) ك(ما) ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهو يردّ كلام الكوفيين عن (عسى) ، بقوله في أفعال المقاربة : وكلّها متّفق على فعليّته إلا (عسى) فهي عند الكوفيّين وابن السرّاج حرف[7].

"وفي النواسخ رأى أنّ مضارع زال يزال ثم أوصى بالتفريق بين يزال ويزول، والتي رأى أنّ الثانية لا تكون إلّا تامّةً بقوله: تحرز من التي مضارعها يزول، فإنها لا تكون إلّا تامّة. وأورد رأي الكسائي في مضارع زال الناقصة (يزيل)"[8] وبالطبع هو يخالفه في هذا

([1]) سورة البقرة آية :233.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص142.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص143.

[4] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص143.

[5] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص132.

[6] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص132.

[7] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص72.

[8] الأندلسي ،أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص65.

وتحدّث عن (ارتدّ) مستشهداً بالآية الكريمة قال تعالى: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا} [1]. متحدّثاً عن ورودها بمعنى صار مستشهدا بقول العرب: (ما جاءت حاجتك) و (قعد) بالمعنى نفسه، في قول العرب: شحذ شفرته حتى قعدت كأنّها حربة، ومستشهدا بالآية (فتقعد مذموما مخذولا) بمعنى تصير، كذلك كما سبق ثم ينهي كلّ ذلك بإيراد رأي بعض النحويّين بإضافة غدا، راح، أسحر، أفجر، أظهر، وردّها ولم يجد هذا صواباً حيث قال: والأصحّ ألّا تلحق [2].

ورأى كذلك في النواسخ أنّ ليس لا تستخدم إلا ناقصة، وساق رأي الكوفيين بكونها أداة عطف أي لا ترفع اسماً وتنصب خبراً وأورد استدلالهم ببيتَي شعر:

أين المفرّ والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب

وآخر

وإذا أوليت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل

واكتفى بردّ قولهم حين ردّ على الشاهدين حيث قال: وهذا عندنا مؤوّل [3].

وفي كلامه عن زال أورد الآراء في كونها ناقصة أو تامّة، وساق هذا بقوله معبّراً عن النحاة (بعض أصحابنا) يزعمون أنّها تأتي تامة لتدلّ على عدم انتقال الفاعل عن أمر ما، وأورد مثالاً ما زال زيد عن وطنه، ثم أضاف رأي الفارسي في هذه المسألة، وقوله الذي يوافق الأوائل بأنّها تأتي تامّة لكنّه قال في هذا الصّدد: فلا يحفظ استعمالها تامّة [4].

وكذلك تحدّث عن (فتئ) وقول بعض النحاة أنها لا تأتي إلا ناقصة وأورد ما عنت فتئ وفقاً لبعض اللغويين والنحويين، حيث تأتي عندهم بمعنى سكن، وبمعنى أطفأ، وأيضاً ساق ما سمعه عن ابن رختاط وقوله في أرجوزته أنّ (ظلّ) لا تأتي إلا ناقصة، وردّه حيث قال: وهو باطل بما حكاه بعض الثقات من أنها تأتي بمعنى (دام) و (طال).

ونلاحظ أنّ أبا حيان لم يتناول الأفعال تفصيلاً إنما تناولها تناولاً إجمالياً سياقياً، حيث أخذ الفعل المضارع مع المعرب وبقية الأفعال مع المبني، وفي الجزء الأخير تناول الأفعال تناولاً صرفياً وهذا ما سنراه فيما سيتلو كلامنا هذا.

في المسائل الصرفية

الصرف لغة: هو التغيير وقوله تعالى: {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ} [5]

اصطلاحاً: هو علم من علوم اللغة العربية يهتمّ بتحويل المفردة التي من أصلٍ واحدٍ إلى مفردات أخرى بنفس الأصل مع معاني ذات مغزى، وهذا التغيير يفيد المعنى ويزيد فيه.

في أبنية الفعل المجرد

قول أبي حيان لمضارعه لمغالبة (يفعل مثاله ضاربني فضربته أضربه) وكابرني وكبرته أكبره. وفي كلامه هذا ساق رأي الكسائي في أنه يأتي (أفعل) بفتح العين إذا كان حرف حلق، وساق أيضاً رأي سعيد بن أوس الأنصاري. ويقول أخيراً لا يقال بالضم [6].

---

[1] سورة يوسف آية: 96.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص67.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص70.

[4] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص70.

[5] سورة البقرة آية: 164.

[6] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص228.

وقال (إلا إن اعتلّ عينا أو لاما بياء أو فاء بواو) فيفعل بكسر العين نحو سايرني أسايره ورماني ورميته أرميه. وقوله كذلك (أو لغير مغالبة واعتلّ فاء بواو، فيفعل نحو وعد يعد وزن يزن، بكسر العين كذلك)، وساق لفظاً (يفعل) بضم العين وهي لغة بني عامر. وكلّ هذا عنده بسبب حذف الواو من الأوزان، أمّا في مثل (يعد بكسر العين فلوقوعها بين ياء وكسرة، وقال: وأمّا باقي حروف المضارعة وفي مثل يجد بضم الجيم. ويضع فحملاً على يعد بكسر العين. قوله أو عينًا أو لامًا (فيفعل نحو قال يقول غزا يغزو)، قوله أو أحدهما بياء أو مضعّفاً لازماً فيفعّل، مثال مع عينه بالياء باع يبيع وما اعتلّت لامه بالياء، مثل رمى يرمي، وقد شذّ منه أبى يأبى وقلى يقلي.

ثم فصّل في المسألة ونقل عن صاحب كتاب الوحوش: دبّ يدُبّ بضمّ الدال، وقال ورواية غيره الكسر.

قوله أو متعدياً فيفعل يريد أو مضعّفاً متعدّياً نحو: شدّه يشدّه وردّه يردّه، هذا هو القياس وجاء بكسر العين وجوباً في مضارع حبّ، وجوازاً مع الضمّ في مضارع هرّ وسدّ، وعلّ وبتّ ونمّ.

قوله أو غير ذلك، أي غير ما ذكر حلقيٌّ، نحو: لهث يلهث، أو لام نحو: نطح ينطحُ (فيفعل) بفتح العين هذا هو القياس.

وقد يجيء بالضمّ نحو قعد يقعد، وبالكسر نحو نزع ينزع، وبالفتح والضمّ يدمَع ويدمُع، وبالفتح والكسر ينطَح وينطِح.

وقوله أو غير حلقيٍّ فيفعِل، أو يفعُل، بكسر العين بالأول وضمّها في الثاني، نحو ضرب يضرِب وقتل يقتُل، وقوله فيفعِل أو يفعُل ظاهره التأخير. أي أجاز الأمرين.

ثم ينقل عن أصحابه الأندلسيين جواز الأمرين، ثم يقول: والمختار عندي أنّه إن سُمع الكسر فالكسر، وإن سُمع الضمّ فضمّ، ولا يجوز غيره، فإن لم يُسمع فيهما ضمّ أو كسرٌ وجهلنا حاله، فحينئذ يكون التأخير جائزاً لأنّنا إذا ضممنا فيما كسر العربي، أو كسرنا فيما ضمّ، كنّا قد تكلمنا بشيء ثبت أنّ العربي تكلّم بغيره، بخلاف حالته إذا لم يردْ عنه فيه ضمٌ ولا كسر، فنقيس على الأكثر فيقع التأخير، وإما أن يعتبر القياس مع أنّ النصّ على خلافه فلا، وقد شذّ من هذا شيء فجاء على يفعَل بفتح العين وهو قنط يقنَط وركن يركَن [1].

وهنا ينقل قياس سيبويه، ونلاحظ أيضاً في كلامه في مسألة التأخير وقوله عن مسألة التكلّم بلفظ لم يقله العرب، ينبئك بملامح منهجه وانتصاره للسماع والتشدّد نوعاً ما وفق هذا.

قوله وفعِل بكسر العين مضارعه يفعَل بفتحها، مثال: علِم يعلَم وجهِل يجهَل، فهذا هو القياس سواءٌ أكان لازمًا أو متعدياً، ويتمّ فيقول: وقد جاء منه شيء بكسر العين وجوباً في مضارع ورِث ووِلي وورِم وورِع ووعِ وبئِس ووله ونتِن ورهِل... وشذّ منه شيء فجاء على يفعل بضمّ العين، هو نعم ينعُم وفضل يفضُل وحظر يحظُر، ومات تموت عند من كسر الميم ودمت تدوم [2].

وفي قوله التالي في مسألة الفعل ينقل رأي أبي الحسن بن أبي الربيع حيث يقول: فعل يفعُل بضم العين، نحو ظرف يظرُف، شرف يشرُف، ولم يشذَّ من هذا شيء إلّا لفظةٌ واحدة حكاها شيخنا أبو الحسن بن أبي الربيع، وهي كُدت بضم الفاء في الماضي، وفي المضارع يكاد على وزن يفعل ولم يقل يكود.

وهنا نقلنا أغلب آرائه للفعل المجرّد، ونلاحظ في كلّ ما تقدّم أنّه سار وفق السائد ووفق آراء مَن سبقه إلّا في بعض المواطن البسيطة.

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص228.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص230.

في الميزان الصرفي:

ساق أبو حيّان تمثيل الكلمة أي وزنها الصرفيّ، فقال: (تقابل الأصول بالفاء والعين واللام)، وكذلك أضاف: (فإن لم تغنِ كرّرت اللام) [1]. وكذلك تحدّث عن حروف الزيادة في قوله: (ويعبّر عن الزائد بلفظه).

وفي الميزان كان يحذو حذوه في أبنية الأفعال المجرّدة. وأمّا في حروف الزيادة قوله: (الزيادة، حروفها (أهوى تلمسان) ونوّه على أن هذه الحروف ليست زائدة دائماً أو إن وجدت بل إذا زيد شيء فإنّما يكون منها [2].

وفصّل في حروف الزيادة على النحو التالي حيث قال: (فالهمزة أول زائدة بعد ثلاثة أصول)، حكم على الهمزة أنّها زائدة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أصول، نحو أفكل وأيدع، وإنما حكمنا على الهمزة بالزيادة لأنّ كلّ ما عُرف اشتقاقه من ذلك فهمزته زائدة نحو أحمر وأصفر وغيره..

وهنا نلاحظ أنه ينقل رأي البغداديّين ويردّه وينتقل لحرف الميم ويقول: (والميم كالهمزة)، يعني في التقسيم وأكثر الأحكام فتقول: الميم إن وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة. وعن الهاء قال: (والهاء تزاد لبيان الحركة) وذلك نحو قه شه [3].

وهنا تقريبا أحطنا بأهمّ سياقات أبي حيّان ومتبنّياته في الميزان الصرفي، وعلينا أن ننتبه إلى أنّ المسائل الصرفيّة واختلافاتها تقلّ نوعًا ما عن الخلافات النحويّة، وذلك لاعتمادها الأساس على السماع وصعوبة تثبيت السماع، وهنا نقصد أنّ هذه الخلافات تختلف عن الخلافات النحويّة التي تحدّثنا عنها سالفاً. قوله: (المقصور مثل حَصَى إلى آخره. المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، فقولنا هو الاسم تحرز من الفعل والحرف، فإنهما ليسا بمقصورين نحو: دعا وإلى. بني وقوله: حرف إعرابه تحرز من مثل هذا» فإن آخره ألف ثابتة وليس بمقصور، لأنّها ليست حرف إعراب، ومعنى: حرف إعراب، أي يقدّر فيه الإعراب. وقوله: لازمة يعني باللازمة ما لا يتغّير بسبب اختلاف عوامل الإعراب عليها، وتحرز من مثل الألف في قام الزيدان» فإنّ حرف إعرابه ألف وليست بلازمة لانقلابها ياء في النصب والجرّ، فليس بمقصور، وأمّا في لغة الحارث، فإنّه عندهم مقصور لثبوتها في الأحوال الثلاثة، ثم المقصور على قسمين: مسموع ومقيس، والذي ذكر هنا هو المقيس، إذ هو المحتاج إليه في علم النحو، فبدأ أولاً فقال: (مثل حَصَى)، وهو إشارة إلى كلّ اسم على وزن «فعل» ممّا بينه وبين مفرده تاء التأنيث نحو حَصاة، وحَصَى، ونَوَاة ونَوَى، وقناة وقني. قوله: (ومعزى إشارة إلى ما كان على مَفْعَل» مما آخره ألف سواء انقلبت عن ياء أو واو نحو مَلْهَى، ومَرْمَى، وَمَعْزَى، ومَدْعَى. قوله: (وعمَى)، إشارة إلى كُلّ مصدر على فعل» من فعل معتلّ اللام على وزن فَعِلَ نحو، عَمِيَ عَمًى، وطَوِيَ طَوًى، وَثَوِيَ ثَوًى. قوله: (وحوزلى)، إشارة إلى المشي نحو الحَوْزَلِي، والهَيْدَبي، والجَمَزى والبشكي، والمرَطى. قوله: (ومستدعى)، إشارةً إلى ما كان اسم مفعول من فعل معتلّ اللّام زائد على الثلاثة نحو استدعى فهو مُسْتَدْعًى، وأعطى فهو مُعْطًى، ورامى فهو مُرَامًى. وقوله: (وعُلَى)، إشارة لجمع «فعلى» معتلّة اللام نحو: عُلْيَا وعلى، ودُنْيَا وَدُيّ، وقُصْوَى وقُصَى [4].

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص231.

[2] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص231.

[3] الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص237.

[4] الأندلسي، أبو حيان، الأندلسي، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ط1، 1985م، ص٢٢١.

وهذه عيّنات من آراء أبي حيّان النحويّ قسّمناها على نحوٍ وصرفٍ، وبدورنا قسّمنا النحو على الاسم، والفعل، وعمل الفعل النحوي في العربية، لذا قد تشاهد في المبحث الأوّل عنوان المشتقّات، لكنّنا قصدنا عمل المشتقّ النحويّ، ومن ثمّة انتقلنا إلى الصرف واخترنا ضُروباً من المطالب التي تناولها أبو حيان في كتابه (النكت الحسان) وأمطنا اللّثام عن رؤيته والمتبنّيات التي تبنّاها، وعرفنا أنّه كان ميّالاً للبصريّين ومذهبهم في النحو، وكذلك نرى أنّه اجتهد في بعض الآراء وحتى بعض التسميات وبعض التصنيفات.

النتائج:

أولاً: أبو حيّان الأندلسي النحويّ عالِم وعلَمٌ في اللغة العربية، له آثارٌ ومنهج في النحو العربيّ، فكان لا بدّ من تبيينها وتصنيفها والاطّلاع عليها، وقد لا نبالغ إن قلنا أنّ أبا حيان له اجتهاداتٌ في بعض المواضع، ويخلق مفردات جديدة، ويبتكر مصطلحات لم نألفها قبلها، مخالفًا في هذا ما تقدّم فهو لم يكن مقلِّدا أو صوتًا ثانويًّا كبعض من امتهن النحو، بل كان عالما له منهجٌ ورؤيا في ميدان العربية.

ثانيا / يرتكز منهج أبي حيان النحوي على المذهب البصري فكان حقًّا بصريَّ الهوى، يسير غالبًا سير سيبويه، لكنّه رغم هذا لم يكن صوتًا ثانويًّا لهم، بل له آراء واجتهادات قد تختلف عنهم وتتباين معهم في بعض المسائل والقضايا، وكان في هذا يتميّز عن كثيرٍ ممّن اشتغل في النحو العربي.

ثالثاً / إنّ مسألة المذاهب النحوية أو المدارس ، وهو مصطلح حديث يقسّم النحويين واللغويين تقسيماً جغرافياً مكانياً، فيه كثير من الإشكالات، وكثير من الاعتراضات، وأبدينا رأينا حول المسألة وقلنا أنّ المسألة لا تتعدّى التبويب لسهولة البحث، وذلك لأنّ أصحاب المدرسة الواحدة يختلفون بينهم، وأعلامهم قد يتّفقون مع آراء مدرسة أخرى، وثمّة آراء تفنّد وجود مدرسة معيّنة ، لكنّ ما يهمّنا في هذا أنّ أبا حيّان يُصنّف على المدرسة الأندلسية جغرافيًّا وهو ضمنيًّا في كلامه يوافق هذا المعنى، حيث يعبّر عن الأندلسيّين عندما يستعرض أقوالهم بلفظ (أصحابنا) لكنّنا نلخّص كلّ هذا بالقول أنّ لكلّ نحويٍّ ولغويٍّ آراء واجتهادات تختلف وتتّفق مع غيره ممّن اشتغل بالنحو، سواء أكان كوفيًّا أم بصريًّا أم بغداديًّا وهكذا .

وختامًا نقول أنّنا يجب أن ندرس المسائل اللغويّة والاختلافات بين أعلام العربية بشيء من التفحّص وعدم الانسياق التام والميل والاكتفاء بكلام المحدِثين ورؤيتهم عن القدماء والسالفين.

مجلة دراسات العلوم الاسلامية